

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/43
21 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ١٨-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: إمكانية الحصول على التمويل والتمويل الإلكتروني

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

المحتويات

الصفحة

٢	مقدمة.....
٣	أولاً - مسائل السياسات العامة المعروضة على اللجنة للنظر فيها.....
٥	ثانياً - الاستنتاجات الرئيسية لاجتماع الخبراء.....
١٠	ثالثاً - اقتراحات لعمل الأونكتاد المستقبلي تراعى فيها نتائج اجتماع الخبراء.....
١٢	المرفق.....

مقدمة

١ - انعقد اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع، في جنيف خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وشارك فيه ١٢٠ خبيرا ومستشارا. وكان ممثلا في هذا الاجتماع ما مجموعه ٤٤ بلدا: منهم ٢٩ بلدا تنتمي إلى مجموعة ال ٧٧ و ١٢ بلدا إلى المجموعة باء و ٣ بلدان إلى المجموعة دال.

٢ - وناقش اجتماع الخبراء الحلول العملية من زاوية العرض (المصارف وغيرها من المؤسسات المالية) وزاوية الطلب (المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم). كما ناقش فرص التمويل الإلكتروني الجديدة، بما في ذلك تسديد المدفوعات إلكترونيا، والعمل المصرفي عبر الإنترنت، والتمويل التجاري الإلكتروني، وتقديم المعلومات عن الائتمانات إلكترونيا. وقد أغنت هذه المناقشات الوثائق التي أعدتها الأمانة (انظر المرفق) وما يزيد عن ٥٠ عرضا وورقة لخبراء. واعتمد الخبراء، بعد تبادل الرأي، حصيلة اجتماع الخبراء، التي تضمنت خيارات في مجال السياسة العامة وتدابير عملية يمكن أن تعتمد عليها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، ولا سيما الأونكتاد. وهذه المذكرة تركز على النتائج الرئيسية الواردة في الجزئين ألف وباء من الفصل الثاني. وسوف تضيف الأمانة إلى هذا التحليل الردود الواردة من الحكومات بشأن ملاءمة التوصيات والرغبة في تطبيقها.

الفصل الأول

مسائل السياسات العامة المعروضة على اللجنة للنظر فيها

ألف - التمويل

٣- لاحظ الخبراء أن النمو الاقتصادي المستدام يرتبط ارتباطا وثيقا بمعدل إقامة المشاريع والابتكارات التقنية. إن إقامة المشاريع الدؤوبة يتوقف على ثقافة الأمة في ريادة المشاريع وعلى سهولة مباشرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويلها. ولهذا، يعد الحصول على التمويل عاملا حاسما في تحديد القدرة التنافسية للأمة. وتوفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ما يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة على الأقل من مجموع الوظائف. ولكن المؤسسات المالية تحيز عموما ضد إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأسباب مثل ارتفاع احتمالات المخاطرة وتكاليف المعاملات. وتعد الحكومات والشركات الكبرى الزبون المفضل لدى المصارف التجارية. كما نظر الخبراء في عدد من الابتكارات المالية التي تستخدمها المصارف في البلدان المتقدمة والتي تجعل من إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة عملية مربحة بدرجة كبيرة.

٤- وبين الخبراء أنه لكي تتغلب المصارف على تردداتها، لا بد من إجراء حوار بين القطاعين العام والخاص وتعديل الشروط التنظيمية ونشر الابتكارات المالية والجمع بين الأعمال التجارية والخدمات المالية عن طريق الشراكات. واتفقوا على ضرورة وضع نظم مالية حسنة الإحكام سليمة الأداء، فضلا عن أهمية اعتدال الحكومة في اقتراضها هي من القطاع الخاص. وما دامت الحكومات في البلدان النامية تواصل الحد من الاقتراض من القطاع الخاص، فلن تهتم المصارف التجارية باعتماد أي من الابتكارات المالية التي يحقق استخدامها في البلدان المتقدمة وفي بعض البلدان النامية نجاحا كبيرا. وبناء على ذلك، يتعين على الحكومات اتخاذ خطوتين أساسيتين هما: أولا، أن تحقق التوازن المالي وخفض الاقتراض؛ وثانيا، أن تزيل القيود غير المعقولة على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأن تواصل في الوقت ذاته الإشراف الحذر.

٥- وقد يساعد رفع مستوى الوعي، بإقامة حوار بين القطاعين العام والخاص في أوساط منظمي الحكومة والمصارف وممثلي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمجتمع الدولي، في إزالة العوائق التي تواجهها المصارف عند تقديم الخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي ترويج الابتكارات المالية التي تحد من احتمال التعرض للمخاطر وتخفف من التكاليف المتوقعة. وتتطلب القدرة على اعتماد ما ينظر فيه الخبراء من ابتكارات كثيرة وردت بإسهاب في ورقة الأمانة الأساسية مساعدة وكالات التنمية والمؤسسات المالية للمصارف التجارية في البلدان النامية على تحسين كفاءتها الأساسية من خلال بناء قدرتها.

باء - التمويل الإلكتروني

٦- من المهم توجيه انتباه اللجنة إلى توصية الخبراء العامة بشأن أهمية إنشاء أنظمة ومؤسسات مالية ونقدية حديثة وحيادية إزاء استخدام التكنولوجيا في الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية. وينبغي، من جهة، ألا تشكل هذه البيئة التنظيمية والمؤسسية حائلا دون استخدام الابتكار المالي وإدخال تكنولوجيا جديدة تعتمد على الإنترنت. وينبغي لها أن تقلل، من جهة أخرى، العوائق التي تحول دون حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على كل من التمويل والتمويل الإلكتروني على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية. وإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة التمويل الإلكتروني المفتوحة عبر الحدود تزيد إلى حد بعيد من أهمية التنسيق بين السلطات الإشرافية المالية الوطنية بغية تحسين إدارة المخاطر الشاملة الناشئة في قطاع التمويل.

٧- والشرط المسبق العام الآخر لتطوير عملية التمويل الإلكتروني هو وضع إطار عمل لسياسات ملائمة للتجارة الإلكترونية في الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية بغية تحسين الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتوصيل الشبكات، واعتماد قوانين تتواءم مع المعايير الدولية بشأن التجارة الإلكترونية والعقود الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية وتعزيز أمن الاتصالات الإلكترونية واتخاذ تدابير أخرى لبناء القدرات اللازمة للتجارة الإلكترونية.

٨- واتفق الخبراء على أن تعزيز ترتيبات التمويل الإلكتروني الخاصة بمشاريع البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها أداء قواعد بيانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد نظاما آليا وتستكمل معلوماتها بانتظام على الإنترنت، من شأنه أن يحسن فعلا من صورة مخاطرها وبالتالي من إمكانية وصولها إلى التمويل والتمويل الإلكتروني. ونظروا في طرائق التمويل الإلكتروني التي تتصل اتصالا مباشرا باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما فيها تسديد المدفوعات إلكترونيا، والعمل المصرفي عبر الإنترنت، والتمويل التجاري الإلكتروني، والتأمين على الائتمانات إلكترونيا وإتاحة المعلومات عن الائتمانات إلكترونيا، وأشاروا إلى بعض روايات النجاح في هذه الميادين واقترحوا سبلا ملموسة لتطوير خدمات التمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

الاستنتاجات الرئيسية لاجتماع الخبراء

ألف - التمويل

٩- استعرض اجتماع الخبراء مختلف طرق ووسائل التغلب على تحيز المؤسسات المالية ضد إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتبين خبرة مؤسسات مالية محلية كثيرة في البلدان المتقدمة أنه باعتماد الاستراتيجية الصحيحة وباستخدام تكنولوجيات المعلومات الملائمة، تحول إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى عمل تجاري يدر أرباحا كبيرة. أما المخاطر فيمكن الحد منها باستخدام تقنيات مختلفة لإدارتها مثل تسجيل درجات الجدارة الائتمانية وتقييم الائتمانات الخارجية والتقييم الذاتي للمخاطر، وهذه يمكن أن تطبق جميعها باستخدام تكنولوجيات معلومات أقل تكلفة. كما يمكن خفض التكاليف من خلال تبسيط عمليات الإقراض وإنشاء أقسام إقراض متخصصة وتكييف حافظة المنتجات والخدمات وفق احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولقد اعتمدت المصارف الأكثر تقدما استراتيجيات لتحسين كفاءتها الأساسية تمثلت باعتماد تقنيات الائتمان المتطورة هذه وتعزيز نظم الإدارة والمعلومات واستحداث عمليات آلية عالية الكفاءة ونظم تسويق وتوزيع ناجعة وإقامة روابط وثيقة مع العملاء. واتفق الخبراء على أنه يمكن تطبيق هذه الاستراتيجيات، بعد تكييفها تكييفاً ملائماً، على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٠- ولاحظوا أنه من الأصعب على صناديق رؤوس الأموال في البلدان النامية، وخاصة صناديق رؤوس أموال المجازفة، خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل وحتى لتعيين ما يصلح منها للتمويل. وهذه الصعوبات تحد كثيرا من مدى إتاحة الأصول الرأسمالية ورؤوس الأموال الاستثمارية المجازفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ولا سيما في أقلها نموا. ففي حالة أقل البلدان نموا، ثمة حاجة خاصة إلى أصول استثمارية في القطاعين العام والخاص تركز لدعم وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولتنمية الهياكل الأساسية المعلوماتية.

١١- كما استعرض الخبراء عددا من الخدمات المالية المكمل للائتمانات ولرؤوس الأموال الاستثمارية المجازفة، مثل الإيجار والتأمين على القروض ومخططات الضمان المتبادل. وتستطيع هذه الخدمات تحسين إمكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمانات تحسينا كبيرا. وأوصوا الحكومات التي ترغب الاستفادة من مخططات ضمان القروض بأن تكفل إتاحتها للجهات المستفيدة المستهدفة، وبأن تحقق التوازن في اقتسام المخاطر بين جميع الأطراف وتتجنب المخاطر المعنوية.

١٢- واتفق الخبراء على أن يرتبط التمويل في الأجلين المتوسط والطويل ارتباطاً وثيقاً بتقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية سعياً لجعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر قدرة على البقاء والاستمرار ولزيادة قدرتها على سداد القروض. وحثوا على إقامة شراكات بين المؤسسات المالية ورابطات الأعمال التجارية وشبكات منظمي الأعمال الحرة ومقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية ممن ينجحون في الجمع بين الخدمات المالية وخدمات تنمية الأعمال التجارية. ويمثل توفير المعلومات المالية الموثوقة أحد الميادين الذي تجدد فيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبة خاصة. وهذا يحد كثيراً من مقدرتها على كسب ثقة الدائنين والمستثمرين. كما اتفق الخبراء على أنه باستطاعة الحكومات التأثير على موثوقية المعلومات المالية التي تقدمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتماد شروط محاسبة وإبلاغ يسيرة الاستخدام.

١٣- وعلى الصعيد الدولي، حث الخبراء الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تنظر في مسائل التمويل من أجل التنمية على أن تحيط علماً بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي أحد القطاعات التي لا تغطي بخدمات كافية في البلدان النامية. ويمكن للجهات المسؤولة عن إيجاد سبل جديدة لتعزيز التمويل من أجل التنمية أن تعتبر استحداث عمليات مبادلة الديون (ضمن إطار الميزانيات الحالية المخصصة للمساعدة) بمثابة وسيلة لتعزيز المؤسسات المالية المحلية بتزويدها بالتمويل اللازم على الأجلين المتوسط والطويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة مخططات التمويل والضمان بالعملة المحلية. ويمكن كذلك الاستفادة من عمليات مبادلة الديون في تقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية. وقد يكون ذلك مفيداً في تكميل مرفق تخفيف الديون المنشأ من أجل البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وقد يفيد كذلك البلدان غير المستفيدة من هذا المرفق.

١٤- وتستطيع اللجنة أن تنظر في توصيات اجتماع الخبراء من حيث ملاءمتها واحتمال اعتمادها. وترد أدناه التوصيات التي تفي بهذه المعايير الدنيا وتليها تعليقات موجزة.

الحكومات

١٥- تجنب إقصاء القطاع الخاص عن الأسواق، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من التمويل على الأجلين المتوسط والطويل وتأمين الإقراض التجاري لتلك المشاريع على أساس مستدام. (الفقرتان أ وب)

١٦- وضع مخططات لضمان القروض تصل إلى الجهات المستفيدة المستهدفة، وضمان مشاطرة المخاطر بشكل متوازن وتجنب المخاطر المعنوية. (الفقرة ج)

١٧- الاشتراط على المصارف التجارية أن تكشف عن محتوى حافظات قروضها، لا سيما النسب المئوية للقروض المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. (الفقرة د)

١٨ - تحسين موثوقية ما تقدمه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من معلومات مالية باعتماد شروط محاسبة وإبلاغ يسيرة الاستخدام. (الفقرة هـ)

١٩ - تحقيق التوازن بين احتياجات القطاع العام والقطاع الخاص هو من أصعب التوصيات تنفيذا، إلا أن بلوغ النجاح في هذا الميدان من شأنه أن يحسن إلى حد كبير قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل. وتبدأ حكومات كثيرة برامج لضمان القروض، ويمكنها على الأقل اتباع أفضل الممارسات. وقد ثبت أن الكشف كثيرا ما يحسن السلوك. وطرأت زيادة كبيرة على اقتراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعدما طلبت "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة" إلى المصارف الكشف عن النسبة المئوية التي توجه من حافظاتها إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد عرف من هم قادة المشاريع وأنهم لم يسجلوا أي خسارة مالية. وقد شكل ذلك حافزا للمشاريع المتباطئة لتحسين أدائها وصورتها. كما أن عدم تقديم المشرع الصغيرة والمتوسطة معلومات محاسبية موثوقة يعد مشكلة في البلدان المتقدمة والنامية. ولهذا، فإن الحكومات، اهتماما منها بإعداد معلومات مالية تتسم بالشفافية والموثوقية والقابلية للمقارنة، تستطيع أن تعجل بوضع مبادئ توجيهية دولية يمكن تكييفها فيما بعد وفقا لظروفها الخاصة.

المجتمع الدولي

٢٠ - القيام، حسب الاقتضاء، بعمليات مبادلة الديون في إطار ميزانيات المعونة القائمة حاليا كوسيلة لتعزيز المؤسسات المالية المحلية بتزويدها بتمويل متوسط الأجل وطويل الأجل من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. (الفقرة ز)

٢١ - نشر معلومات عن الابتكارات المالية ومساعدة المصارف التجارية على تكوين كفاءات أساسية في وضع السياسات الائتمانية وإدارة المخاطر وفي المعلومات الائتمانية ونظم الإدارة، وعلى تحقيق الكفاءة في التسويق والتوزيع. (الفقرة أأ)

٢٢ - وضع معايير ونظم مشتركة للربط بين المصارف التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بغية زيادة التواصل فيما بينها والتعجيل بخطى عملية إدماج الفقراء المنتجين في النظام المالي الرسمي. (الفقرة وو)

٢٣ - ينبغي للمجتمع الدولي، عندما ينظر في مسألة التمويل من أجل التنمية، ألا ينسى القطاع الذي يحظى بأقل الخدمات وهو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فلا يمكن لهذه المشاريع أن تنمو وتزيد من مساهمتها في توفير فرص العمل وتوليد الدخل إلا إذا كان بمقدورها أن تتطور. وقد يعزز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التنمية. وثمة وفرة من الابتكارات المالية لدى البلدان المتقدمة يمكن نقلها بسهولة إلى البلدان النامية. وللبنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية وضع متميز يمكنهما من سد ثغرة المعرفة بطريقة منهجية. ويؤيد المجتمع المانح بشدة مسألة

منح قروض صغيرة. ومع ذلك، فالقروض الصغيرة تساعد أصحاب المشاريع الصغيرة على الاستمرار لكنها لا تساعدهم في تنمية أعمالهم التجارية. ولذلك، هناك حاجة لإيجاد صلة بينهم وبين الخدمات التجارية والمالية المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

باء- التمويل الإلكتروني

٢٤- أكد اجتماع الخبراء أهمية ما لتكنولوجيات الإنترنت ومناهجها المفتوحة من أثر ثوري في الخدمات المالية. وتتيح الابتكارات المتصلة بالإنترنت إمكانية خفض تكاليف المعاملات إلى حد كبير، والتعجيل كذلك بتنفيذ العمليات المالية والتخفيف كثيرا من حدة المخاطر، ويعود ذلك، ضمن جملة أمور، إلى إدخال تقنيات سداد المدفوعات إلكترونيا وإجراء المعاملات المصرفية على الإنترنت وتمويل التجارة مباشرة عن طريق الإنترنت وتقديم معلومات مباشرة عبر الحاسوب عن الائتمانات وغيرها من تقنيات التمويل الإلكتروني.

القطاعان الخاص والعام

٢٥- تتيح تكنولوجيات الاستفادة من قواعد البيانات الآلية الحديثة على شبكة الإنترنت بجميع قواعد بيانات ضخمة حافلة بالمعلومات عن الائتمان وتطبيق أحدث عمليات تحليل الائتمانات وما يتصل بذلك من تقييم الائتمان وتحديد درجته وتقدير الجدارة الائتمانية. وبناء على ذلك، فقد يصبح وضع نظام أكثر تطورا لتقييم مخاطر ائتمانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعالجة ما تقدمه من طلبات ائتمانية حقيقة واقعة. وبات إيجاد أفضل السبل لإدخال هذه الابتكارات إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية أولوية ملحة من أولويات السياسة العامة.

٢٦- كما ينبغي أن يصبح وضع قواعد بيانات مباشرة على شبكة الإنترنت عن المعلومات المتعلقة بالائتمان وتسجيل درجته وتقدير الجدارة الائتمانية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة إنتقالية عنصرا هاما من عناصر الجهود الدولية لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. ويتوقع أن يساعد ذلك على تقصير مدة تقييم الناحية الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير وبالتالي تحسين إمكانية حصول هذه المشاريع على التمويل والتمويل الإلكتروني على الصعيدين المحلي والدولي معا.

٢٧- وينبغي أيضا أن تعمل برامج التمويل الإلكتروني المحلية والإقليمية والعالمية مع المشاركة الفعالة للجهات المقدمة للخدمات المالية وغيرها من الشركات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على إتاحة خدمات التمويل الإلكتروني لمشاريع بلدانها.

٢٨- ومن الضروري أن تحصل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التكنولوجيات والمهارات القائمة على الإنترنت، وأن تشارك كذلك في ترتيبات التمويل الإلكتروني للتجارة وأن ترسي الأسس اللازمة لوضع استراتيجية للحصول مباشرة من خلال الإنترنت على التمويل الطويل الأجل وموارد الاستثمار. وإن وضع ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف بديلة لعمليات سداد المدفوعات والتمويل عبر الإنترنت، مثل غرف المقاصة عبر الإنترنت، يمكن أن توسع نطاق الحدود الإنتاجية والتجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية.

المنظمات الدولية

٢٩- ينبغي للمؤسسات المالية الدولية مساعدة مقدمي الخدمات المالية المحلية، عن طريق المشاركة في التمويل والتدريب وغير ذلك من أوجه المساعدة التقنية، على إدخال التمويل الإلكتروني والابتكارات المالية ذات الصلة وبالتالي مساعدتهم على استغلال الإمكانيات المتاحة للاستفادة من مزايا الكفاءة التي يتيحها التمويل الإلكتروني. كما ينبغي لها أن تشارك في إنشاء برامج محلية وإقليمية متنوعة للتمويل الإلكتروني بغية تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣٠- وبالمثل، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تساعد قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية في الحصول على التكنولوجيات والمهارات المتصلة بالتمويل الإلكتروني بوصفها جزءا من عملية تحسين كفاءتها ومشاركتها في الاقتصاد العالمي.

٣١- كما ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تقدم الدعم للحكومات ولكيانات القطاعين العام والخاص وللمنظمات غير الحكومية في تنفيذ التوصيات المذكورة آنفا بشأن التمويل الإلكتروني.

٣٢- ولهذا الغرض، ينبغي للمنظمات الدولية أن تعتمد نهجا أكثر تنظيما لتقديم المساعدة لنقل التكنولوجيا والخبرات المتصلة بالتمويل الإلكتروني إلى مقدمي الخدمات المالية المحلية وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين التعاون بين وكالات القطاع العام في هذا الميدان.

الفصل الثالث

اقتراحات لعمل الأونكتاد المستقبلي تراعى فيها نتائج اجتماع الخبراء

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية

٣٣- أكد اجتماع الخبراء وجود بعض مواضيع يمكن أن تجذب عددا كبيرا من الخبراء ممن يهتم بالبلدان المتقدمة والنامية، وبالقطاعين العام والخاص، لكن هذه المواضيع ليست مدرجة لسبب أو لآخر على قائمة الاهتمامات الدولية. وعلى الرغم من مناقشة المسائل المالية والتمويل الإنمائي في محافل كثيرة، فإن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل الإلكتروني لا يحظى بمناقشة واسعة النطاق. وثمة محافل لمناقشة مسائل الاستقرار المالي والإصلاح وكذلك التمويل من أجل التنمية. وهذه القضايا هي قضايا كلية إلى حد كبير. كما أنها مواضيع واسعة ذات جوانب متعددة، مثل المواءمة بين قواعد الحيلة الدولية والوطنية، وتوزيع الائتمانات بين الحكومة والقطاع الخاص، لا سيما الشرائح التي تحظى بأقل الخدمات، ونشر الابتكارات المالية التي تحسن من الربحية، وبناء القدرات وتقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية مع الخدمات المالية ونقل تكنولوجيات المعلومات واستيعابها. ولقد توصل اجتماع الخبراء في نهايته إلى اتفاق عام مفاده أن هذا الاجتماع لم يكن سوى تبادل أولي للآراء وأن الفترة الزمنية المتاحة لم تكن كافية لمناقشة جميع المواضيع ذات الصلة. وأوصى الخبراء اللجنة بأن تبقي هذا الموضوع على جدول أعمالها للسنة القادمة لمواصلة تطويره وكذلك النهج المتسقة إزاء عمليات التمويل والتمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣٤- اختيار موضوع السنتين القادمتين تتبع فيه نهج متسقة في عمليات التمويل والتمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي خدمات الدعم غير المالي لأعمالها التجارية، مع مراعاة ما تقوم به الوكالات الأخرى من أعمال، بغية الإسهام في فعالية ما يجريه الأونكتاد من بحوث ومناقشات حكومية دولية وتعاون تقني وبغية الإسهام، في نهاية المطاف، في فعالية الأونكتاد الحادي عشر. (الفقرة ن)

٣٥- من المواضيع التي برزت بوضوح أثناء المناقشات الدور الحيوي لعمليتي التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تعزيز عملياتها باعتماد تكنولوجيات حديثة. والحصول على هذه التكنولوجيات أمر أساسي لتحسين القدرة التنافسية للمشاريع وللأمم ككل. وفي الوقت ذاته، يتجه بسرعة مقدمو الخدمات المالية نحو التكنولوجيات الحديثة التي تقوم أساسا على التمويل الإلكتروني. ولهذا، تكتسي أهمية بالغة مسألة عقد اجتماع للخبراء عن الحوافز المالية والنقدية والتجارية للدعوة إلى تمويل تكنولوجيات جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بل وسيعد ذلك متابعة مفيدة لاجتماع الخبراء المعقود في تشرين الأول/أكتوبر. أما الموضوع الآخر الذي يكون ذا أهمية لاجتماع ما للخبراء فقد يتمثل في آخر التطورات في مجال التمويل الإلكتروني لمشاريع الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة إنتقالية.

ألف- التمويل المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الأونكتاد

٣٦- إتمام ما يقوم به الأونكتاد من عمل على وضع إطار ييسر الاستخدام للمحاسبة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يتيح لها إصدار معلومات مالية وتجارية شفافة وموثوقة وموحدة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة بالسرعة الممكنة. (الفقرة ع ع)

٣٧- العمل، فيما يضطلع به من برامج تعاون تقني في مجال تنظيم المشاريع، على ضمان ربط خدمات تنمية الأعمال التجارية بالخدمات المالية، وتنمية المنتجات والخدمات الضرورية داخل برامجه تيسيرا لذلك. (الفقرة ف ف)

٣٨- العمل، مع الوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة، على وضع برامج لصاحبات المشاريع تيسيرا لإمكانية حصولهن على التمويل، إن سمحت الأموال الخارجة عن الميزانية بذلك. (الفقرة ص ص)

٣٩- جميع التوصيات الواردة في هذا الجزء من حصيلة الاجتماع هي توصيات ملائمة وينفذ حاليا البعض منها (المحاسبة وصاحبات المشاريع). غير أن هذه الجهود تحتاج إلى التعزيز ولأن تمويلها كافيا.

باء- التمويل الإلكتروني المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

٤٠- أكد اجتماع الخبراء ضرورة مواصلة الأونكتاد إجراء البحوث المنهجية عن أثر مختلف الخدمات المالية المقدمة مباشرة عبر الإنترنت على التنمية الاقتصادية، ولا سيما على الفرص المتاحة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحسين إمكانية حصولها على التمويل والتمويل الإلكتروني. وينبغي أن ترد المدخلات الرئيسية لهذه الأبحاث من محافل دورية ينظمها الأونكتاد، بما فيها الحلقات الدراسية الإقليمية والتدريب الجماعي، التي يلتقي فيها خبراء من الحكومات ومن المصارف المركزية ومن بين مقدمي الخدمات المالية وقطاع الشركات، فضلا عن الأوساط الأكاديمية. وينبغي لمنشورات الأونكتاد واللقاءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية أن تبين للبلدان النامية ولتلك التي تمر بمرحلة إنتقالية مزايا التمويل الإلكتروني على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية.

٤١- كما ينبغي للأونكتاد أن يشجع الحكومات والمصارف المركزية والمؤسسات المالية على جمع المعلومات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية ولا سيما التمويل الإلكتروني. ويمكن للأونكتاد، أن يستفيد من هذه المعلومات في تحليلاته وفي المداولات الحكومية الدولية والتعاون التقني، وفي وجوه أخرى غيرها.

٤٢- و ينبغي أن تدرج أيضا جوانب التمويل الإلكتروني، التي تعد أكثر أهمية لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، ضمن أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية، كما ينبغي ضمان التنسيق وإقامة الصلات مع المنظمات الدولية الأخرى الناشطة في هذا الميدان.

المرفق

"التمويل والتمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتعزيز عملياتها وقدرتها التنافسية"
(TD/B/COM.3/EM.13/2).

"أفضل الممارسات في الابتكارات الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة" (UNCTAD/DITE/TEB/Misc.1).

"التمويل الإلكتروني والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر
بمرحلة انتقالية" (UNCTAD/SDTE/Misc.48).

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية"
(TD/B/COM.3/39-TD/B/COM.3/EM.13/3).

يمكن الاطلاع على ورقات التمويل الإلكتروني بالرجوع إلى الموقع الشبكي لفرع التجارة الإلكترونية
[..unctad.org/ecommerce](http://unctad.org/ecommerce)

— — — — —